

القاعدة الحادية والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا حجة مع الاختلاف أو التناقض ، لكن لا يختل
معه حكم الحاكم^(١).

التناقض

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الحجة : هي البرهان : والدليل ، والبيّنة .

فإذا وجد اختلاف أو تناقض في حجة المدعي ودعواه وشهوده فإن هذه الحجة مرفوضة وغير مقبولة ، وترفض الدعوى والشهادة ؛ وذلك لأن القاضي لا يمكنه أن يحكم بأحد المتناقضين لعدم الأولوية فتساقطاً ؛ لأن الموافقة معنى بين شهادتي الشاهدين شرط لقبوله ، كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة ، ولكن إذا كانت الموافقة في المعنى فلا يمنع اختلاف اللفظ من صحة الشهادة وقبولها - كما سبق قريباً - .

لكن إذا حكم القاضي بموجب شهادة الشاهدين ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما - فلا تبقى شهادتهما حجة ؛ لأنهما نقضاها برجوعهما عنها . لكن الحكم لا ينقض ، وإنما يلزم على الشاهدين ضمان المحكوم به بشهادتهما الباطلة المرجوع عنها .

(١) أشباه ابن نجيم ص ٢٢٠ ، شرح الخاتمة ص ٧١ ، المجلة المادة ٨٠ ، شرح

القواعد للزرقا ص ٣٣٧ قواعد الفقه ص ١٠٦ عن المجلة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا شهد شاهدين على دعواه ديناً على آخر ، فشهد أحدهما بألف ثمن مبيع ، وشهد الآخر بألفين قرصاً ، سقطت الدعوى للتناقض في الشهادة والاختلاف فيها . لكن إذا كان الخلاف في المهر يقضى بالأقل منهما .

ومنها : إذا شهد أحدهما بأنها هبة ، وشهد الآخر بأنها عطية صحت الشهادة ؛ للاتفاق في المعنى .

ومنها : إذا شهد أحدهما بالنكاح وشهد الآخر بالتزوج فهي مقبولة أيضاً .

القاعدة الثانية والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا حكم للنادر^(١).

النادر

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

النادر : اسم فاعل من نَدَرَ إذا قَلَّ وجوده ، ووقوعه .
والنادر القليل الوجود والوقوع لا حكم له بمفرده في الشرع ؛ لأنَّ الحكم للغالب ، أي لما يكثر وجوده ويعمُّ وقوعه . وينظر من قواعد حرف الحاء القاعدة ٩٨ ، والقاعدة ٢٨ من قواعد حرف العين .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا رأت بنت ست سنين الدَّم ، فليس بحيض صحيح ؛ لأنَّ سبق أوَّانه ، فلا يعطى له حكم الصَّحَّة .
ومنها : ما تراه الحامل من الدَّم فليس من الرَّحِم ، لأنَّ بالحمل ينسَدُّ فم الرَّحِم ، فالدَّم المرئي ليس من الرَّحِم ، ولا يأخذ حكم الحيض ، فيكون فاسداً .
ومنها : إذا كان العرف أو العادة غير مشتهرة وغير غالبية ، فلا حكم لها .

(١) المبسوط ج ٣ ص ١٤٩ .

القاعدة الثالثة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا رجوع فيما تبرّع به عن غيره^(١).

التبرّع

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

التبرّع : هو إعطاء مجّاني دون مقابل .

فمن دفع مالاً عن غيره بغير إذن أو أوامره ، فلا حقّ له في الرجوع على من دفع عنه ؛ لأنّه متبرّع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا دفع وأدى دين غيره بغير إذن ، ثمّ طالبه بما دفع ، فلا حقّ له ، وليس للمدفع عنه أداء ما دفع ، لأنّ الدّفع بغير إذن تبرّع ، والمتبرّع لا يرجع .

ومنها : من دفع نفقة زوجة غيره ، بغير إذن ولا قضاء - فلا رجوع له .

ومنها : من أدى زكاة عن غيره بغير إذن فلا رجوع عليه .

ومنها : من ضحّى عن غيره بغير أمره ، فلا رجوع عليه كذلك .

ومنها : إذا دفع الوصي أو الأب المهر عن ابنه الصّغير ، ولم يشهد ، فلا رجوع له عليه^(٢).

(١) قواعد الفقه عن الدر المختار ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٥٨ .

القاعدة الرابعة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا رخصة في الإعانة على قتل مسلم^(١).

الإعانة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا وقعت الضرورة يترتب على وقوعها الترخّص - أي الأخذ بالرخصة - ولو بفعل المحرم ، كأكل الميتة وشرب الخمر ، والنطق بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب .

لكن مع ذلك قد توجد الضرورة ولا يجوز الترخّص في مسائل وذلك إذا كان المحظور أكبر من الضرورة فلا رخصة في قتل مسلم معصوم ولو بالإكراه الملجئ . ولا بالإعانة على قتل مسلم معصوم الدّم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أكره بالقتل أو قطع عضو على قتل مسلم معصوم ، فلا يجوز له قتله ، وإن قتله كان أثماً ؛ لأنه اختار حظّ نفسه ومصالحته الموهومة على حظّ أخيه المسلم ومصالحته .

ومنها : إذا قال العدوّ لأسير مسلم دُلّنا على مكان أسير مسلم آخر هارب - وهو يعلم مكانه - ويغلب على ظنه أنه لو دلّهم عليه لقتلوه ،

(١) شرح السير ص ١٥٠٥ .

فلا يجوز له أن يدلّهم عليه .

ومنها : إذا قيل لأسير مسلم : اشحذ لنا هذا السّيف لنقتل به هذا الأسير - لأسير آخر مسلم - فلا يجوز له شحذ السّيف ؛ لأنّه من الإعانة على قتل أخيه .

القاعدة الخامسة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا رخصة في التصريح بالأمر بالمعصية^(١).

الأمر بالمعصية

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المعصية محرمة ، ولا رخصة في ارتكابها ، وبخاصة القتل . وكذلك لا ترخص في التصريح بالأمر بالمعصية ، لأنه كارتكاب المعصية والإعانة عليها ؛ (ولأن ما يحرم فعله يحرم طلبه) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أسر العدو مسلماً وأوقدوا له ناراً ، وقالوا له : ألق بنفسك فيها . فلا يجوز له ذلك ؛ لأنه يصير قاتلاً نفسه بالدخول فيها ، وليس للمسلم أن يقتل نفسه ولا أن يعين على قتل نفسه .

ومنها : إذا قَدَّمَ الأسير المسلم ليضرب عنقه ، فضربوه بسيف سوء ، فقال لهم : خذوا سيفي هذا فاقتلوني به . لم يسعه ذلك ، وهو آثم في مقاتلته ؛ لأنه كما لا يحلّ له أن يقتل نفسه بحال ، لا يحلّ له أن يأمر بقتل نفسه .

ومنها : إذا أراد العدو شقّ بطنه ، فقال : لا تفعلوا ، ولكن اضربوا عنقي ، أو أطلقوا عليّ النار . لم يسعه هذا ؛ لأنه تصريح

(١) شرح السير ص ١٤٩٩ - ١٥٠١ .

بالأمر بالمعصية .

ومنها : إذا قال لمسؤول : خذ هذا المال ونفذ لهذا الرجل مطالبه
- والمال رشوة - فلا يجوز ولا يحلّ له ذلك ؛ لأنّ هذا أمر بمعصية .

القاعدة السادسة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا ضرر ولا ضرار في الإسلام^(١).

الضرر والضرار

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة نصّ حديث نبوي كريم ، وهي إحدى القواعد الكلية الكبرى ، والحديث بهذا اللفظ من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ج ١ ص ٤١ من زوائد المعجمين ، وينظر في تخريجه : نصب الرأية ج ٤ ص ٣٨٦ فما بعدها ، والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ص ٢٣٥ فما بعدها . وإرواء الغليل ج ٣ ص ٤١١ .

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني في ختام تخريجه له : فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر ، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفها ، فإذا ضمّ بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى ج ٣ ص ٤١٣ .
والضرر : هو التقدّم بالمساءة والإيذاء للغير .

والضرار : مقابلة الضرر بالضرر .

ومضاد الحديث القاعدة : أنه يحرم على المسلم أن يضر أخاه

(١) المبسوط ج ١٦ ص ٨١ . وينظر الوجيز ص ٢٥١ مع الشرح والبيان .

ابتداءً ولا جزاءً ، فالضرر محرّم بالنّص ؛ لأنّ لا النّافية الاستغراقية تفيد المنع من كلّ أنواع الضرر في الشرع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أحدث المالك في ملكه ما يضرّ جاره من هزّ أو دقّ أو رائحة كريهة ضارة فإنّه يمنع من ذلك .

ومنها : النّهي عن الضرر في الوصيّة .

ومنها : النّهي عن إمساك المرأة قصد الإضرار بها .

ومنها : من شهر على المسلمين سيفاً فعليهم أن يقتلوه - إذا

مستت الضرورة ، ولم يمكن دفعه بغير القتل .

القاعدة السابعة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا ضمان على المبالغ في الحفظ^(١).

ضمان الحافظ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالضمان : الغرامة .

المبالغ في الحفظ : الذي عمل ما في وسعه لحفظ ما تحت يده .

فالأمين الذي عمل ما في وسعه لحفظ ما ائتمن عليه وما هو تحت

يده من مال لغيره ، فإنه لا يغرم قيمة ما تلف بغير تعدّ منه أو تقصير ،

وينظر القاعدة رقم ٦٠٥ من قواعد حرف الهمزة .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

وكّله في حفظ ماله فوضعه مع أمواله عناية به فتلف بأفة سماوية

أو سطا لصوص فسرّقوا متاعه وأمواله ومن ضمنها مال المودع ، فلا

ضمان على الوكيل ما دام قد عمل ما في وسعه .

ومنها : رجل دفع بضاعة إلى آخر ليبييعها في بلدة أخرى بغير

أجر ، فحملها وباعها ، وأخذ ثمنها ، فجعله في بردعة حمار له - لخوف

الطريق ، فنزل رباطاً مع القافلة فسرق الحمار مع البردعة والدّراهم ،

قالوا : لا ضمان عليه ؛ لأنه بالغ في الحفظ .

(١) الفرائد ص ٥٨ عن الخانية فصل تصرفات الوكيل من كتاب البيوع ج ٢

القاعدة الثامنة والثلاثون

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

لا طاعة للسلطان في المعصية ، وإنما الطاعة في

المعروف^(١).

وفي لفظ : لا طاعة في معصية الله .

الطاعة - المعصية

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

طاعة السلطان وولي الأمر واجبة بالنص وهو قوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ

مِنْكُمْ ﴾^(٢) ولكن هذه الطاعة ليست مطلقة في كل ما يأمر به السلطان أو

ولي الأمر ، ويشمل ذلك الوالد والزوج وكل مسؤول تحت يده من تجب

عليه طاعته - بل إن هذه الطاعة مقيدة بالأمر والطاعة بالمعروف .

وأما في المعصية وما يخالف شرع الله فلا طاعة ، لأنه « لا طاعة

للمخلوق في معصية الخالق »^(٣).

(١) شرح الخاتمة ص ٧٤ .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٣) الحديث عن عمر رضي الله عنه رواه أحمد والحاكم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أمر سلطان أو حاكم أحداً من مرؤوسيه بأمر فيه إثم كقتل بغير حق ، أو أخذ مال بغير رضا صاحبه ، فلا تجوز الطاعة في ذلك ، وإن أطاع فهو آثم وهو والسلطان الأمر شريكان في الإثم والمعصية .

ومنها : إذا أمر الأب ابنه بإتلاف مال لآخر أو سلبه - والابن بالغ عاقل - فلا يجوز لابنه طاعته في هذه الحال .

ومنها : إذا أمر الزوج زوجته بالسفور أو مخالطة الرجال ، فلا يجوز لها أن تطيعه ؛ لأنّ السفور والاختلاط معصية .

ومنها : إذا نهى حاكم علماني زنديق نساء المسلمين عن الحجاب ، فلا طاعة له في ذلك ، ويجب على المسلمين أن يقوموا عليه ويحاربوه - إن كان بهم قدرة وقوة عليه - إلا أن تقوم فتنة أكبر يذبح فيها المسلمون .

القاعدة التاسعة والثلاثون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق^(١).

الطاعة - المعصية

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة - كما سبق - نصّ حديث نبوي كريم^(٢) عن عمر رضوان الله عليه أخرجه أحمد والحاكم رحمهما الله . وقد ورد عن علي رضي الله عنه قوله : « لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف »^(٣). كما ورد الخبر بألفاظ عدّة مقاربة .

ومفاد القاعدة : ما ذكر في القاعدة السابقة من أنه لا يجوز بل يحرم أن يطيع أحد أحداً في معصية الله سبحانه وتعالى . بل إنما تكون الطاعة في المعروف من المباح والمندوب والمستحب والواجب . وأمّا المعصية فلا يجوز الطاعة فيها ، ولو كان الأمر سلطاناً قاهراً أو أباً أو

(١) شرح السير ص ١٦٦ ، ١٥٠٣ .

(٢) الحديث رواه أحمد ج ١ ص ١٣١ ، ٤٠٩ وج ٥ ص ٦٦ . وابن عبد البر في التمهيد ج ٨ ص ٥٨ ، والدر المنثور ج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ١٧٧ وغيرهم .

(٣) الحديث رواه البخاري ج ٩ ص ١٠٩ ، ومسلم كتاب الأمانة الباب ٨ رقم ٤٩ ، وفي الجهاد والبيعة كما أخرجه أحمد والبيهقي وغيرهم . ينظر موسوعة أطراف الحديث لزغلول ج ٧ ص ٢٦٥ .

أماً أو زوجاً ، بل إنَّ كلّ حقّ ساقط إذا جاء حقّ الله تعالى .
 ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :
 ما ذكر سابقاً في القاعدة رقم ٣٨ .

القاعدة الأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بالتوهم^(١).

التوهم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

لا عبرة : لا اعتبار ولا اعتداد .

التوهم : التخيل والتمثل في الذهن . وهو الوهم أيضاً ، ويقابله الظن .

فالتوهم لا يثبت به حكم شرعي ، كما لا يجوز تأخير الشيء الثابت بصورة قطعية بوهم طارئ . فالوهم باطل لا يثبت معه حكم شرعي . كما لا يؤخر لأجله حكم شرعي .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا مات مدين عن تركة مستغرقة بالديون وطلب الغرماء من القاضي بيعها وتقسيم أثمانها بينهم ، عليه أن يفعل - بعد أن يكون قد أعلن عن وفاة المدين وعن إرادة بيع تركته لسداد ديونه - فالقاضي بعد ذلك لا يجوز له أن يؤخر بيع التركة لاحتمال ظهور دائن آخر . وينظر القاعدة رقم ٧٤ .

(١) مجلة الأحكام المادة ٧٤ ، المدخل الفقهي الفقرة ٥٨٢ ، الوجيز مع الشرح

القاعدة الحادية والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بالخطّ عندنا - أي الحنفية - إلا في مسائل^(١).

وفي لفظ آت : لا يعتمد على الخطّ ولا يعمل به^(٢).

الخطّ - الكتابة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالخطّ : الكتابة .

فما وجد مكتوباً فلا يعتدّ به ، ولا يعمل بمضمونه ؛ لاحتمال

التزوير ، والخطّ يشبه الخطّ . هذا عند أبي حنيفة رحمه الله .

وأما عند تلاميذ أبي حنيفة والأئمة الآخرين ، فإنّ الخطّ والكتابة

تعتبر حجة ويعمل به إذا كان الكتاب قد كتب بالطريقة المتعارف عليها .

وقد سبق في قواعد حرف الكاف - أن الكتاب كالخطاب .

وسياأتي مزيد بيان مع الأمثلة تحت القاعدة الآتية رقم ١٤٠ .

(١) الفرائد ص ١٧ عن أوقاف الخصاف .

(٢) أشباه ابن نجيم ص ٢١٧ ، شرح الخاتمة ص ٦٩ .

القاعدة الثانية والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بالظنّ البينّ خطؤه^(١).

خطأ الظنّ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا بني فعل من حكم أو استحقاق على ظنّ ثمّ تبينّ خطأ ذلك الظنّ فيجب عدم اعتبار ذلك الفعل وإلغاؤه . وينظر من قواعد حرف الظاء القاعدة رقم ٧ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

المجتهد في المسائل الظنيّة إذا عرض له استنباط أو دليل آخر أقوى ، فيجب عليه الرجوع عن قوله الأوّل الذي ظهر خطؤه ، إلى ذلك القول الآخر .

ومنها : إذا ظنّ الماء نجساً ثمّ توضّأ منه . ثمّ تبينّ أنّه طاهر . جاز وضوءه إذا لم يصلّ به ، وأما إذا صلّى فيعيد الصلّة التي صلاها قبل تبينّ طهارة الماء .

(١) المنثور ج ٣ ص ٣١٠ ، وقواعد الحصني ج ٢ ص ٣٥٣ ، قواعد الأحكام ج ١ ص ٥٤ ، ٥٧ ، أشباه السيوطي ص ١٥٧ أشباه ابن نجيم ص ١٦١ ، شرح الخاتمة ص ٦٤ ، المجلة المادة ٧٢ ، المدخل الفقهي الفقرة ٥٨٤ ، الوجيز مع الشرح والبيان والتمثيل ص ٢١٠ .

ومنها : إذا ظنّ المدفوع إليه زكاته غير مصرف للزكاة ، ومع ذلك دفع له . ثم تبين أنه مصرف أجزاء اتفاقاً .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا صلى في ثوب ظنه نجساً ثم ظهر أنه طاهر . أعاد الصلاة . لأنه صلى مع الشك في الطهارة .

ومنها : إذا صلى الفرض وعنده أن الوقت لم يدخل بعد ، فظهر أنه كان قد دخل ، لم تجزئه صلاته ووجب عليه إعادتها .

ومنها : إذا رأى المتيّم قافلة فظنّ أن معهم ماء ، توجه عليه الطلب ، وبطل تيمّمه ، ولو لم يجد عندهم ماء ، فيجب عليه إعادة التيمّم . فالظنّ الخاطئ في هذه الأمثلة وأشباهها بني عليه حكم .

القاعدة الثالثة والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بالظنّيات في باب الاعتقادات^(١).

الظنّيات - الاعتقادات

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها وأمثلتها :

الظنّيات : المراد بها الأدلة الظنّية ، مثل أخبار الآحاد .
والاعتقادات : الأمور المتعلقة بالعقيدة .

من أدلة هذه القاعدة : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾^(٣) . فالاعتقادات الأصل فيها الحقّ اليقينيّ على وجه يكون مخالفه باطلاً .

وهذا في الأصول والأمهات ، وفيما هو من الضّرورات الدينيّة من اللواحق والفروع . وأمّا في البعض الآخر فيكفي فيه الظنّ ، وإلا يلزم إكفار كلّ فرقة فرقة أخرى . على أنّه لا نزاع في كفاية الظنّ في بعض الاعتقادات كمسألة رؤية الله سبحانه وتعالى ، وصفات الله سبحانه

(١) شرح الخاتمة ص ٦٥ .

(٢) الآية ٣٦ من سورة يونس ، والآية ٢٨ من سورة النجم .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الجاثية .

وتعالى ، وعذاب القبر ، وصفة التكوين ، وتفضيل بعض الأنبياء عليهم السلام على بعض ، والملائكة ، وأمثال هذه المسائل .
وإنما الكلام في إثبات الوجدانية والقيامة والنبوة ونظائرها .
والظاهر اعتبار الجزم فيها .

القاعدة الرابعة والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بالعرف الطارئ^(١).

العرف الطارئ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالعرف الطارئ : العرف الحادث الجديد .
الأصل أن العرف المعتبر في الأحكام هو العرف السابق لوقوع
الحادثة والمقترن بها فهذا العرف يصلح مخصصاً للعموم ومقيّداً
للإطلاق .

ولكن العرف الجديد لا يصلح لذلك ولا يحتجّ به .
وقد سبق بيان ما يتعلّق بهذه القاعدة وأمثالها ضمن قواعد حرف
العين تحت الرقم ٣٩ ، حيث وردت القاعدة بلفظ : « العرف الذي
تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق لا اللاحق » .

(١) أشباه السيوطي ص ٩٦ ، وأشباه ابن نجيم ص ١٠١ ، الوجيز ص ٢٩٧ .

القاعدة الخامسة والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة بقول الموقتين^(١) . ولو عدولاً .

الموقتون

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالموقتين هنا : هم أهل الحساب والتوقيت ، الذين يحسبون دخول الشهر وخروجه تبعاً للمنازل أو النجوم .

فلا حجة في قول أهل الحساب في اعتبار ابتداء الشهر أو انتهائه ، إنما العبرة بالرؤية نصاً .

والدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا ، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين »^(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا »^(٣) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا ثبت رؤية هلال الشهر - رمضان أو غيره - في أي بلد

(١) قواعد الفقه ص ١٠٨ عن الدر المختار وشرحه رد المحتار ، حاشية ابن

عابدين ج ٢ ص ٩٢ .

(٢) البخاري كتاب الصوم الباب ١٣ .

(٣) نفس المصدر باب ١١ .

وجب على جميع البلدان الاتّباع .

قال في الدّر المختار : واختلاف المطالع غير معتبر - في ظاهر المذهب الحنفي - وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى ، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب ، إذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب ، وهو المعتمد عند المالكية والحنابلة ؛ لتعلّق الخطاب عامّاً بمطلق الرؤية في حديث « صوموا لرؤيته »^(١).

(١) ردّ المحتار ج ٢ ص ٩٦ .

القواعد السادسة والسابعة والثامنة والأربعون

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

لا عبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم^(١).

وفي لفظ : لا يبالى باختلاف الأسباب غير سلامة المقصود^(٢).

وفي لفظ مقابل : لا يبالى بالأسباب عند انتفاء المقصود^(١).

اختلاف الأسباب ، اتحاد الحكم ، سلامة المقصود وانتفاؤه

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولاتها :

الأصل أن الأسباب مطلوبة لأحكامها المترتبة عليها لا لأعيانها

كما سبق في قواعد حرف الهمزة تحت الأرقام ١٩٢ - ١٩٤ .

وعلى ذلك لا حجة ولا اعتداد باختلاف السبب إذا كان الحكم

متحدداً ، وهذا مدلول القاعدة الأولى .

والقاعدة الثانية مضادها : أن اختلاف الأسباب لا يضر ولا

يهتم به في إصدار الحكم إذا ظهر سلامة المقصود ؛ لأن عند حصول

المقصود لا بأس بانتفاء الوسيلة .

والقاعدة الثالثة مضادها : أن الأسباب لا يبالى بها إذا كان

المقصود منتقياً .

(١) شرح الخاتمة ص ٦٢ .

(٢) ترتيب اللآلي لوحة ٧٩ ب . وشرح الخاتمة ص ٦٢ .

فمضاد القواعد الثلاث : أنه إذا كانت الأسباب غير مقصودة

لأعيانها وكانت وسيلة للأحكام المترتبة عليها ، فلا يضرّ اختلاف هذه الأسباب إذا كان : ١- الحكم متحداً أي واحداً غير مختلف عليه .

٢- وإذا كان المقصود سليماً . ٣- أو إذا كان المقصود منتقياً . ففي هذه الأحوال الثلاثة لا يبالي باختلاف الأسباب .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

قال شخص لآخر : لك عليّ ألف درهم من ثمن هذه الدابة التي اشتريتها منك ، فقال الآخر الدابة دابّتك ولي عليك ألف درهم قرضاً .
لزمه المال لحصول المقصود وإن كذب في السبب ، لأنه أقرّ بالمال وطالبه الثاني به .

ومنها : شهد شاهد أن للمدعي على المدعى عليه ألف درهم اغتصبها ، وشهد الآخر أن له عليه ألف درهم اقترضها . فالشهادة مقبولة وإن اختلف السبب ؛ لأنّ كلاّ منهما شهد بألف درهم في ذمّة المدعى عليه .

ومنها : أميّة الرسول صلى الله عليه وسلّم ليست نقيصة وليست عيباً فيه عليه الصلّاة والسّلام ؛ إذ المطلوب من الكتابة والقراءة المعرفة وإنما هي آلة لها وواسطة موصلة إليها غير مرادة في نفسها ، فإذا حصلت الثمرة والمطلوب استغني عن الواسطة والسبب .

ومنها : الحائض إذا توضّأت لا عبرة بوضوئها لأنّ الصلّاة منتفية عنها بالحيض .

القاعدة التاسعة والأربعون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح^(١).

الدلالة - التصريح

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق لهذه القاعدة أمثال في قواعد حرف الهمزة القاعدة ٦٣٨ ، وقواعد حرف الصاد رقم ١٢ .

ومفادها : أن الدلالة يسقط اعتبارها إذا وجد التصريح بخلافها ؛ لأن الدلالة أضعف من الصريح . وينظر القاعدة رقم ٥١٢ من قواعد حرف الهمزة ، ومن قواعد حرف الصاد القاعدة ١٢ والقاعدة ٢٤ من قواعد حرف الدال .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا شهد الشهود بأن شراء الخارج كان قبل شراء ذي اليد كان الخارج أولى بالمتنازع فيه ؛ لأن البيّنة صريح واليد دلالة . هذا إذا لم يثبت ذو اليد شراءً بتاريخ أسبق .

ومنها : إذا فتح له باب داره أو سيارته ، فيكون ذلك إذنًا بالدخول دلالة ، لكن إذا فتح الباب وقال : لا تدخل ، فيسقط اعتبار الدلالة ، ولا يحق له الدخول .

(١) شرح الخاتمة ص ٦٤ . المجلة المادة ١٣ ، المدخل الفقهي الفقرة ٥٨٠ ،

وينظر الوجيز مع الشرح والبيان ص ٢٠١ .

القاعدتان الخمسون والحادية والخمسون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

لا عموم لدلالة النصّ ولا لاقتضاء النصّ^(١).

وفي لفظ : لا عموم للمقتضي ، فلا تصحّ فيه فيّة

التخصيص^(٢).

أصوليّة فقهية دلالة النصّ ، اقتضاء النصّ

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولها :

النصّ : هو عبارة عن صيغة اللفظ التي ورد بها القرآن الكريم أو

الحديث الشريف .

ومن حيث المعنى : النصّ هو الظاهر بنفسه .

ودلالة النصّ : ما ثبت بمعنى النصّ لغة لا اجتهداً ، وهي دلالة

اللفظ على حكم منطوق لمسكوت يفهم مناطه بمجرد فهم اللغة . كدلالة

قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾^(٣) على تحريم الضرب بطريق

الأولى .

واقترضاء النصّ : هو ما يوجب النصّ حكماً ، وهو دلالة على

مسكوت يتوقّف صدق المنطوق عليه . مثاله « رفع عن أمّتي الخطأ

(١) قواعد الفقه ص ١٠٨ عن المنار . ينظر فتح الغفار ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) المبسوط ج ٨ ص ١٧٧ .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء .

والنسيان»^(١) أي حكمهما لا عينهما .

أو يتوقف عليه صحته شرعاً . مثاله : قال : اعتق عني عبدك بألف^(٢) .

أو عقلاً : مثاله : « وَسَلِّ الْقَرْيَةَ »^(٣) أي أهلها^(٤) .

فمضاد القاعدتين : أن دلالة النصّ واقتضائه لا احتمالان التّخصيص ؛ لأنّ التّخصيص إنّما يرد على العموم والعموم من أوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة ، والمقتضى معنى لا لفظ فيه ، فلذلك لا يجوز تخصيصه .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلها :

من أمثلة دلالة النصّ : سور الهرة الأهلية طاهر بالنّص لعلّة الطّواف . وأمّا الهرة الوحشية فسؤرها نجس بدلالة النصّ لعدم الطّواف .

(١) الحديث ورد بألفاظ مختلفة ، ولفظ الكتاب أخرجه السيوطي في الجامع وابن حجر في بلوغ المرام ص ١٢٦ بلفظ « إن الله وضع عن أمتي » . وقد صحّحه الألباني بهذا اللفظ في صحيح الجامع . وقال عن لفظ الكتاب : منكر . ينظر إرواء الغليل ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) فتح الغفار ج ٢ ص ٤٧ .

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٤) قواعد الحصني ج ٣ ص ١٩١ - ١٩٢ .

ومن أمثلة اقتضاء النصّ : قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(١) يقتضي لتصحيحه شرعاً الملك للرقبة ، وكأنّه قال : فتحريّر رقبة مملوكة للمحرّر . لأنّ تحرير رقبة مملوكة للغير غير متصور ، وتحرير الحرّ كذلك .

ومنها : إذا حلف وقال لا آكل ، ونوى طعاماً دون طعام ، فعند الحنفية . لا يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى . فهو حائث بأكل أي طعام . ولا يجوز تخصيصه بطعام دون طعام ولو نواه ، وأمّا عند الإمام الشافعي رحمه الله . فكأنّه قال : لا آكل طعاماً ؛ ولأنّ الأكل يقتضي مأكولاً . فلا يحنث إذا أكل غير ما نواه . لأنّ عنده أن المقتضى له عموم فيجوز تخصيصه بالنية .

(١) الآية ٣ من سورة المجادلة .

القاعدة الثانية والخمسون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

لا فرق في الإتلاف الموجب للضمان بين العلم

والجهل^(١).

وفي لفظ : لا فرق في ضمان المتلف بين العلم

والجهل^(٢).

ضمان الإتلاف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الإتلاف والإفساد لما يملكه الآخرون موجب لضمان المتلف على المتلف شرعاً ، ولا فرق في إيجاب الضمان والغرامة على المتلف بين أن يقوم على الإتلاف عالماً عامداً ، وبين أن يكون جاهلاً مخطئاً غير متعمّد .

لكن الفرق في استحقاق الإثم ، فالعالم العامد المتلف لمال غيره آثم ضامن وقد يضاعف عليه الغرم . والجاهل غير المتعمّد ضامن غير آثم ، ولا يضاعف عليه الغرم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

من قتل دابة غيره ، أو أحرق زرعه ، أو مزق ثوبه - متعمّداً

(١) المغني ج ٥ ص ٤٥ .

(٢) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ٢٧٧ .

قاصداً للإتلاف ، فهو ضامن آثم .

ومنها : مَنْ رَمَى طَائِراً فَأَصَابَ دَابَّةً لغيره ، فهو ضامن للدَّابَّةِ ، لكنه غير آثم لأنه لم يتعمد .

ومنها : إذا اشترى المضارب من مال المضاربة مَنْ يَعْتَقُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ، كَأَبِيهِ وَأُمِّهِ - انفسخ عقد المضاربة ووجب الضمان على المضارب متعمداً كان أو جاهلاً .

ومنها : إذا كان نائماً ومال على طفل بجواره فقتله ، أو مال فأتلفه . فعليه دية الصغير والكفارة كما عليه ضمان المال المتلف .

رابعاً : مما استثني من مسائل هذه القاعدة :

إذا كان في دار الحرب فرأى رجلاً ظنّه من الكافرين فأطلق عليه النار فقتله ، ثم تبين أنه مسلم . فالأصح أنه لا تجب الدية .

القاعدة الثالثة والخمسون

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

لا قوام للدلالة مع النص^(١).

وفي لفظ سبق « لا عبرة للدلالة مع التصريح »^(٢).

الدلالة - النص

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

قوام الشيء - بالكسر - نظامه وعماده وملاكه الذي يقوم به^(٣).
الدلالة : غير المنطوق .

النص : المراد به هنا المنطوق .

فلا اعتبار للدلالة مع وجود النص المخالف لها . أي أنه لا يحتاج بالدلالة على أمر أو حكم إذا ورد نص منطوق به مخالف لها ، وذلك قبل العمل بالدلالة وبناء الحكم عليها . وينظر القاعدة رقم ٤٨ . والقاعدة رقم ١٢ من قواعد حرف الصاد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الأمين له السفر بالوديعة إذا خشي عليها حين غيابه دلالة ، لكن إذا نهاه المودع عن السفر بها صراحة فليس له السفر بها . وإذا سافر

(١) شرح السير ص ٢١٨١ ، ٢١٨٤ وعنه قواعد الفقه ص ١٠٨ .

(٢) جامع الفصولين الفصل ٣٤ ، شرح الخاتمة ص ٦٤ ، مجلة الأحكام المادة ١٣ .

(٣) الكليات ص ٧٢٨ .

بها وضاعت فهو ضامن .

ومنها : إذا قبض الأب مهر ابنته البكر البالغة من الزّوج فعلمت
وسكتت ، كان سكوتها إذناً بقبض الأب دلالة ، ويبرأ الزّوج . لكن لو
صرّحت البنت بالنّهي لا يجوز قبض الأب عليها ولا يبرأ الزّوج .

القاعدة الرابعة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا قود في دم استحل بتأويل القرآن ، ولا حد في
فرج استحل بتأويل القرآن ، ولا ضمان في مال استحل
بتأويل القرآن . كل ذلك بشرط المنعة^(١).

ما استحل بتأويل القرآن

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تمثل أساساً لمعاملة المحاربين من المسلمين ،
والخارجين على الإمام إذا كانوا متأولين ولهم منعة . وترتب على
خروجهم قتل أو وطء أو امتلاك مال .

فمضاد القاعدة : ثلاثة أمور بشرطين : الأمر الأول : أنه لا
قصاص في القتلى . والأمر الثاني : أنه لا حد في الوطء . الأمر
الثالث : أنه لا ضمان في الأموال . والشرطان : الأول : أن يكون
خروجهم وقتلهم ووطؤهم وأخذهم الأموال بسبب تأويلهم لكتاب الله .
والشرط الثاني : أن يكون لهم منعة أي قوة وجماعة كبيرة . والأصل في
هذا كله فعل الإمام علي رضي الله عنه في معاملته من قاتله من أتباع
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أو في معاملته لمن قاتله من

(١) شرح السير ص ١٨٤٩ ، وينظر المقنع مع الحاشية ج ٣ ص ٥١١ ، فما

الخوارج .

أما إذا كان الخروج بغير تأويل للقرآن كقطاع الطرق والمفسدين في الأرض ، ولم يكن لهم منعة - أي قوة . فلا بدّ من قتلهم إذا قتلوا ، وحدّهم إذا وطئوا حراماً ، وغرامتهم إذا سلبوا الأموال أو أتلّفوها .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا تزيّب بعض المجرمين بزّي الجنود أو الشرّطة وقطعوا طريق المسافرين فقتلوا بعد النّاس وانتهكوا الحرمات واعتدوا على النّساء وسلبوا الأموال . ثمّ قبض عليهم . فهو لاء يجب قتلهم قصاصاً لمن قتلوه من المسافرين ، ويجب حدّهم حدّ الزّنا لانتهاكهم الحرمات ، كما يجب تغريمهم الأموال التي سلبوها من النّاس ؛ وذلك لأنّهم غير متأولين للقرآن ولم يكن لهم منعة .

القاعدة الخامسة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**لا قول للمملوك في نقله من ملك إلى ملك في الرضا
والسخط^(١).**

قول المملوك

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المملوك : هو الرقيق ذكراً كان أو أنثى . والشرط في المملوكية أن تكون نتيجة حرب وقتال مع الكفار لإعلاء كلمة الله ، أو لمن تولد منهم ؛ وذلك لأن الاسترقاق ليس له سوى طريق واحد رئيس وهو الأخذ بسبب الحرب لإعلاء كلمة الله ، حينما يدعى المشركون للإسلام فلم يجيبوا ، أو الجزية فلم يطيعوا ، ويأبون إلا القتال ، فقاتلهم المسلمون ، واحتلوا ديارهم ، فما أخذهم المسلمون منهم من رجال ونساء وأطفال فهم أرقاء مملوكون ، حتى ولو أسلموا بعد ذلك ؛ لأن الإسلام يمنع الرق ابتداءً ولا يمنعه بقاءً ، فالإسلام لا يزيل الرق بعد وجوده ، وإنما يمنعه قبل حدوثه .

ولهذه الطريق نتائج يصح الرق بها ، وهو أن يتزوج العبد أمة فتلد فولدهما رقيق تبع لهما ، أو تزوج الأمة من حر ، فولدها رقيق تبعاً لها . وليس هناك طريق آخر للاسترقاق .

(١) شرح السير ص ١٦٧٢ .

فمضاد القاعدة : أن الرقيق المملوك يصبح برقه مالا ، لا ملك له على نفسه ولا على غيره بطريق الأولى ، فهو يملك ولا يملك - ويصبح لا رأي له في نفسه كالدابة . فلما لکه أن يبيعه ويهبه أو يؤجره أو يحرره ، وليس للرقيق الاعتراض ، ولا الاختيار فيما يفعله فيه ماله من التصرفات الشرعية .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

عبد رقيق عند رجل موثر باعه من رجل فقير ، أو وهبه له ، أو كانت جارية ، فليس للعبد ولا للجارية الاعتراض .
ومنها : أمة رقيقة وهبها سيدها شخص آخر فقبلها ، فليس لها الاعتراض على ذلك سواء رضيت أم سخطت .

القاعدة السادسة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا قياس في العبادات غير معقولة المعنى^(١).

قياس العبادات

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

القياس : عند الأصوليين - وكما سبق - (هو إلحاق فرع بأصل في حكم لعلّة جامعة بينهما). أو هو : (حمل فرع على أصل في حكم لجامع بينهما). فالمقيس عليه هو الأصل ، والمقيس هو الفرع ، والجامع هو العلة ، أو الوصف المناسب . والحكم هو قضاء الله بكون الشيء واجباً أو حراماً أو مندوباً أو مكروهاً أو مباحاً .

والعبادات التي هي غير معقولة المعنى : هي تلك العبادات التي لا يمكن تعليلها بعلة موجبة لحكمها بإيجاب الله تعالى . أو هي تلك العبادات التي يعجز البشر عن إدراك علة مشروعيتها .

فمضاد القاعدة : أن العبادات التي لا تدرك علتها ولا يمكن

تعليل حكمها - وهي العبادات التي قصد بها الخضوع لله سبحانه وتعالى واتباع أمره ، ولا يدرك العقل البشري علة أو سبباً لها .

فهذه العبادات لا يجوز القياس عليها ؛ لأنّ مبنى القياس على إدراك العلة في الأصل ، فما لم تدرك علة الأصل لا يصحّ القياس .

(١) الإشراف ج ١ ص ٤٢ ، ٥٩ ، ٤٥ ، وعنه قواعد الفقه للروكي ص ١٦٤ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الصلوات المفروضات غير معقولة المعنى ، ولذلك لا يمكن أن يقاس عليها ، فيستتبط المكلف صلوات أخرى تشبهها قياساً عليها لتكون واجبة مثلاً .

ومنها : صوم شهر رمضان غير معقول المعنى من حيث خصوص هذا الشهر ، فلا يجوز أن يقاس أحدهم شهراً آخر فيوجب الصيام فيه على نفسه .

ومنها : الوقوف بعرفة دون غيرها من الأماكن غير معقول المعنى ، فلا يمكن أن يقاس عليه مكان آخر يصح فيه الوقوف .

القاعدة السابعة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا قيمة للعمل إلا بتسمية العوض وتسليم قام إلى من يكون له العمل^(١).

قيمة العمل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تعبر عن أسس صحة العمل وترتب ثمرته عليه ،
فتفيد أن العمل لا يكون صحيحاً وله قيمة واعتبار إلا بشروط :

- ١- بيان العمل المطلوب وتحديده . ٢- ذكر العوض أو الأجر على العمل وتسميته . ٣- تسليم موقع العمل أو ما يراد بالعمل إلى من يكون عاملاً ، وهو الأجير أو العامل .
- وبدون هذه الشروط لا يصح العمل ويعتبر العقد عليه باطلاً .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

أراد أن يبني بيتاً فاتفق مع البناء على نوع البناء وصفته وتخطيطه ، ومقدار الأجرة وشروط دفعها ، وتحديد مدة العمل ، وسلم له الموقع ، فالعقد صحيح ، وعلى كل منهما الوفاء بشروط العقد . لكن لو لم يتفقا على الأجرة ، أو على تحديد المدة ، أو لم يسلم صاحب العمل الموقع إلى البناء فالعقد باطل .

(١) المبسوط ج ٢٣ ص ١٠٩ .

ومنها : إذا كان النّخيل بين رجلين ، أو الشّركة بين اثنين ، فدفعه أحدهما إلى صاحبه سنّته ، على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقّحه ، أو على الشّركة فيديرها ويشرف عليها ، فما خرج من الثّمرة أو الرّبح فهو بينهما للعامل ثلثاه ، وللآخر ثلثه ، فهذه الصّورة يقول عنها السّرخسي : إنّها معاملة فاسدة ؛ لأنّ الذي شرط الثّلث لنفسه استأجر صاحبه للعمل في نصيبه بثلث الخارج من نصيبه ، وإنّما هو يعمل فيما هو شريك فيه لنفسه ، واستأجر أحد الشّريكين لصاحبه للعمل فيما هو فيه شريك باطل . ويقول السّرخسي : ويصحّ المعاملة أن يكون الخارج بينهما نصفين .

وسبب الفساد في نظره ورأيه : أنّه لا قيمة للعمل إلا بتسمية العوض وتسليم تامّ إلى من يكون له العمل والشّركة تمنع من ذلك . وهذا الرّأي خالفه الكاساني في بدائع الصّنائع^(١) وغيره من فقهاء المذاهب^(٢) ، وأجازوا مثل هذه المعاملة ، وهو الحقّ إن شاء الله تعالى ؛ لأنّ زيادة النّصيب مقابل عمل الشّريك في المال المشترك ؛ ولأنّ استحقاق أصل الأجر بأصل ضمان العمل لا بالعمل^(٢).

(١) بدائع الصّنائع ج ٦ ص ٧٦ .

(٢) وينظر المقنع ج ٢ ص ١٦٣ هامش ٣ .

القاعدة الثامنة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا مدخل للرأي في إثبات الرخص^(١).

الرخص

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الرخص : جمع رخصة ، والرخصة في اللغة : من الرخص وهو : اللين والتوسعة ، والسهولة^(٢). ومعنى الرخصة في الاصطلاح الفقهي : هي الأحكام التي ثبتت مشروعيتها بناء على الأعذار مع قيام الدليل المحرم توسعاً في الضيق^(٣).

واختلف في حكمة مشروعية الرخص : هل شرعت ترفهاً وتوسعة على أصحاب الأعذار ، أو شرعت ترفهاً فقط . فلا يناط بالمعصية ؟ خلاف .

وهل يقاس على الرخص أو لا يقاس ؟ خلاف بين الفقهاء في

ذلك .

فمضاد القاعدة : أن الرخص إنما شرعت تعبدًا من الشارع

وتيسيراً على العباد ، فلا مجال للرأي بالاجتهاد فيها ، ولا يتعدى بها

(١) المبسوط ج ٢ ص ٤٩ .

(٢) المصباح مادة (رخص) .

(٣) شرح المجلة لعلي حيدر ج ١ ص ٣١ .

مواضعها ، ولا يقاس عليها .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائله :

إذا صلّوا في الحرب أو الخوف ركباناً جماعة إمامهم أمامهم ، فقد أجاز ذلك محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ؛ لينالوا فضيلة الجماعة . ولكن السرخسي لم يجز ذلك ؛ لأنه لما جاز للمصلّين صلاة الخوف الذهاب والمجيء في أثناء الصلّاة ؛ إنّما جاز ذلك رخصة ثابتة بالنص ، ولا يقاس عليها ؛ لأنه لا مدخل للرأي في الرّخص . ولكن الإمام محمد بن الحسن أجاز ذلك قياساً على جواز ذهابهم ومجيئهم وتحركهم . فأجاز صلاتهم ركباناً جماعة .

ومنها : إذا شرعت الرّخصة بالتيمّم عند فقد الماء ، أو عدم القدرة على استعماله - مع وجوده - لخوف على حياة أو لمرض أو لبرد أو غيره ، فلا يجوز التيمّم مع وجود الماء البارد مع القدرة على تسخينه .

القاعدة التاسعة والخمسون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا مدخل للقياس في الكفارة^(١).

الكفارة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الكفارة : فعالة من التكفير . والمادة (كَفَر) . بمعنى غطّى .
فالكفارة مُغْطِيَةٌ للذنب وساترة له .

والكفارات أحكام شرعية شرعت لمحو الخطايا وغفران الذنوب
في عدد من المعاصي والأخطاء التي يقع فيها المكلف . كفارة القتل
الخطأ ، واليمين بعد الحنث .

فمضاد القاعدة : أن الكفارات أمور تعبدية غير معقولة المعنى ،

ولذلك لا مدخل للاجتهاد فيها والقياس عليها . كالرخص .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

شرعت كفارة للقتل الخطأ بالنص ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا

كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾^(٢).

(١) المبسوط ج ٣ ص ٧٣ .

(٢) الآية ٩٢ من سورة النساء .

فلا يقاس عليه القتل العمد ، عند الحنفية ومالك رحمه الله
والرواية الراجحة عند أحمد رحمه الله . خلافاً للشافعي والرواية
المرجوحة عند أحمد .

ومنها : شرعت الكفارة بعد الحنث لليمين المنعقدة على أمر
مستقبل . فلا تشرع لليمين الغموس . كذلك عند عامة العلماء عدا
الشافعي رحمه الله^(١).

(١) ينظر الأم ج ٧ ص ٥٦ ، واختلاف العلماء للمروزي ص ٢١١ فما بعدها .

القاعدة الستون

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

لا مدخل للقياس في مقادير الحدود^(١).

الحدود

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة لها صلة بالقاعدتين السابقتين .

فمضادها : أن الحدود وهي العقوبات التي قدرها الشرع على

جرائم محدودة ، وهي القتل العمد ، والزنا ، والسرقعة ، والسكر ،
والقذف ، والحراة بشروطها . فهذه الحدود غير معقولة المعنى ، ولذلك
لا يقاس عليها غيرها من الجرائم التي لم يرد في تحديد عقوبتها نص ،
وإن كانت في الظاهر - أشد مما شرعت لها الحدود . كجريمة اللواط
وجريمة النيش .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساائلها :

السارق يجب قطع يده من الكوع - وهو مفصل الكف - حداً .
وللسرقعة الموجبة للحد شروط معروفة مفصلة في كتب الفقه - فهل يقاس
على السارق النباش الذي ينش القبور ليسرق أكفان الموتى ؟ خلاف .
بنص القاعدة لا يقاس .

ومنها عند الحنيفة : قبول شهادة السارق الذي قطعت يده وقد

(١) المبسوط ج ١٦ ص ١٣٢ .

تاب . فلا يقاس عليها عندهم القاذف التائب حيث لا تقبل شهادته ، ولو تاب ؛ لأنه لا مدخل للقياس في مقادير الحدود ، ورفض شهادة القاذف من تمام الحد ، فلا تقاس عليها شهادة السارق الأقطع التائب .